

مشروع المحول القومي للقيود

الحلقة الأولى

أنور على أبو بكر عمار

إدارة تقنية المصارف التجارية بنك السودان

مقدمة :

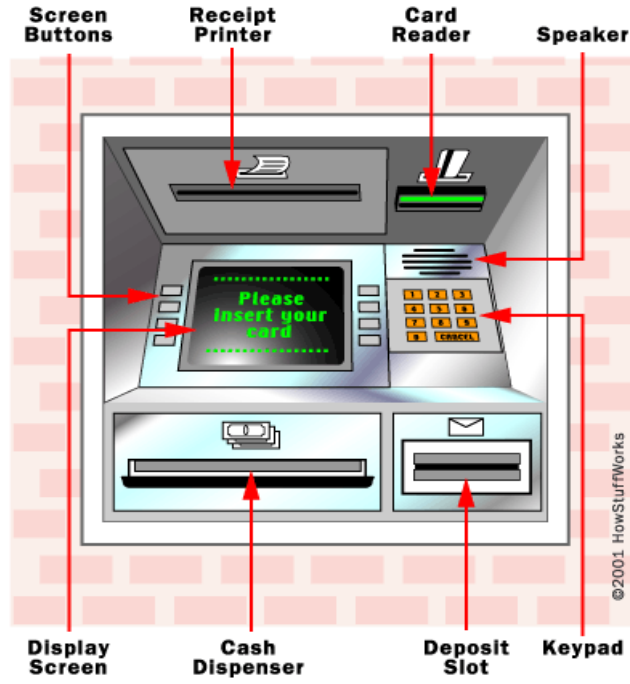


ظلت صناعة الخدمات المالية دوما تمثل أحد اكبر الصناعات إقبالا وتخطيطا وتطبيقا للتقنيات الحديثة. ومع بدايات التحول ألي عصر المعلومات والمعرفة ، اصبح أهم ما يميز العمل المصرفي في هذا العصر هو تعاظم دور التقنية المصرفية ، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء ، بما يتواءم مع الإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في الألفية الثالثة ولتحقيق الريادة في سوق الأعمال المصرفية و المالية . ومن أهم هذه التطبيقات استخدام وسائل الدفع الإلكتروني .

ومحول القيود من أنظمة الدفع الإلكتروني التي تستخدم فيها بطاقات الدفع البلاستيكية. وهو عبارة عن نظام إلكتروني يقوم بتوفير نقطة خدمات مشتركة لربط شبكة الصراف الآلي وشبكة نقاط البيع و الأطراف الأخرى المشاركة في الخدمة كالبنوك و المؤسسات المالية وتحويل قيود المعاملات و إجراء التسويات المالية بينها و إدارة شبكة ماكينات الصراف الآلي و الأجهزة وإصدار و إدارة البطاقات. والمكونات الرئيسية لمحول القيود هي:

1. شبكة الصراف الآلي :

الصراف الآلي هو ماكينة خاصة مجهزة بتقنية مصممة لتقديم خدمات مصرفية آلية لعملاء المصارف. وتطورت ماكينة الصراف الآلي من مجرد ماكينة للسحب النقدي لنموذج بنك كامل يقدم معظم الخدمات المصرفية التقليدية مثل التوريد والاستعلام وسداد الفواتير وغيرها من الخدمات الأخرى ، ويتميز الصراف الآلي بإمكانية إتاحة خدماته من أماكن بعيدة و طيلة اليوم دون التقيد بزمن محدد وكذلك تتميز الخدمة المقدمة عن طريقه بانخفاض تكلفتها مقارنة بتكلفة الخدمة التقليدية.



يعمل الصراف الآلي عادة بنظام الشبكات بحيث لا تكون الماكينة مرتبطة بالبنك لوحدها وتكون مجموعة من الماكينات مرتبطة مع بعضها لتخدم كل عملاء البنك أو مرتبطة مع محول للقيود لتخدم كل عملاء البنوك.



2. شبكة نقاط البيع:

شبكة نقاط البيع هي شبكة من نقاط البيع مرتبطة مع محول القيود تمكن حاملي البطاقات من الشراء بواسطة البطاقات المصدرة من البنوك.



3. بطاقات الدفع:

يمكن تعريف بطاقة الدفع بأنها بطاقات خاصة يصدرها البنك لعميلة ، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ، ويمكنه كذلك استخدامها في السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي.



تتقسم بطاقات الدفع بصفة رئيسية ألي ثلاثة أنواع :

(أ) - بطاقة الخصم أو بطاقة الدفع الفوري Debit Card وهي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى البنك لمقابلة المسحوبات المتوقعة ، و تتم عملية الخصم (من حساب صاحب البطاقة) والإضافة (لحساب التاجر) في وقت واحد لحظة الشراء.

(ب) - بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري أو القيد الآجل Charge Card وهذا النوع لا يتطلب إصداره قيام حاملها بالدفع المسبق للبنك المصدر في صورة حساب جاري وإنما تتم المحاسبة معه شهريا عن

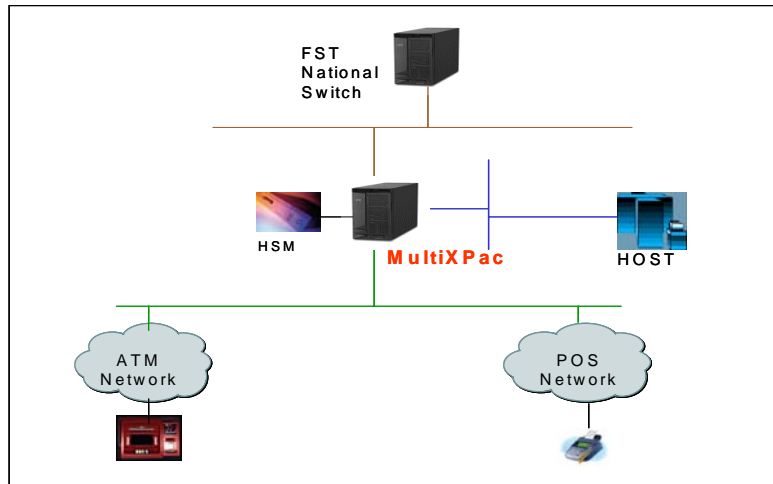
طريق إرسال البنك المصدر كشف حساب شهريا يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة على حامل البطاقة نتيجة مشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذا مسحوباته النقدية من آلات السحب النقدي أو البنوك ، على أن يكون ذلك في حدود الحد الأقصى للبطاقة ، ويطلب من العميل سداد هذه المبالغ بالكامل خلال الشهر الذي تم فيه السحب ، وعلى هذا فإن حاملها لا يتمتع بإئتمان ممتد حيث أن فترة الائتمان في هذه البطاقة لا تتجاوز شهراً.

جـ. بطاقة الائتمان Credit Card وهي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها. ولا يستلزم ذلك بالضرورة وجود مبالغ مالية راهنة بحساب العميل حال استخدامه للبطاقة فالجهة المصدرة للبطاقة تضمن معاملات العميل وتقوم بالدفع نيابة عنه ثم تحصل هذه المبالغ من العميل في وقت لاحق. حيث يقوم العميل بالدفع على فترات بموجب اتفاق مسبق بين البنك . أو الجهة المصدرة للبطاقة . وبين العميل مقابل تقاضى البنك فائدة من عميلة على الرصيد المدين المتبقي .

مشروع المحول القومي للقيود

في إطار الجهود التي يبذلها بنك السودان للنهوض و الارتقاء بالعمل المصرفي لمواكبة التطورات الحديثة التي شهدتها الصناعة المصرفية في العالم باستخدام نظم الدفع الإلكترونية المختلفة يقوم بنك السودان وضمن خطته الإستراتيجية المبنية على الدراسة لاستشارية - آفاق التقنية - لإدخال التقنية المصرفية في القطاع المصرفي ، بتنفيذ مشروع المحول القومي للقيود لربط المصارف السودانية ببعضها بعضاً وتوفير نقطة خدمات مشتركة.

فكرة المشروع



يهدف المشروع لتوريد وتركيب و تشغيل و صيانة و إدارة نظام مركزي للصرافات الآلية ونقاط البيع يمكن العميل حامل البطاقة البلاستيكية الدفع في المحلات التجارية أو الصرف من ماكينات الصرف الآلي بغض النظر عن البنك الذي يتعامل معه المحل التجاري ، أو تتبع له ماكينة الصرف الآلي .

ويهدف المشروع ألي تحقيق التالي :

- رفع مستوى وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين واستحداث خدمات مصرفية إلكترونية حديثة
- توفير نظام تحويل للعمليات المصرفية للأفراد والمنشآت بين البنوك في السودان يكون سهل التداول وآمن وفعّال.
- تأمين القدرة على تبادل العمليات المصرفية للأفراد والمنشآت بين النظام المصرفي السوداني وأنظمة أخرى مماثلة داخل المنطقة العربية و العالم مستقبلا.
- توفير معلومات إدارية مهمة للبنوك الأعضاء و للبنك المركزي.
- توفير نظام مرن وطيع وقابل للتوسيع بحسب الوظيفة والعضوية وحجم المعاملة بطريقة فعالة.
- توفير نظام سهل التطبيق ويمكنه العمل بطريقة سهلة للأعضاء.

تكفل بنك السودان بتكلفة الدراسة الإستراتيجية والعمل الاستشاري المطلوب لتأهيل الشركات و وضع المعايير الفنية لاختيار الحل الأنسب لنظام محول القيود. وشراء وتركيب وتشغيل معدات وبرمجيات المشروع. علي أن يسترد مبلغ التمويل لاحقا من عائد استخدام النظام بعد خصم تكلفة التشغيل.

تم تحديد فترة زمنية قدرها سبعة اشهر لإكمال المشروع ويتوقع أن يبدأ التشغيل الحي للمشروع في نهاية النصف الثاني من عام 2005م.

استراتيجية تنفيذ المشروع

هناك ثلاثة توجهات عالمية في تأسيس نظم محول القيود عكستها تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال يمكن تلخيصها في التالي: التوجه الأول أن يقوم كل بنك بإنشاء محول قيود خاص به يدير من خلاله ماكينات الصراف الآلي و نقاط البيع، التوجه الثاني هو أن تقوم مجموعة من البنوك بإنشاء محول قيود مشترك وتربط به محولات القيود الخاصة بها وعادة ما تقوم بتعيين جهة أخرى لأدارته وتشغيله، و التوجه الثالث هو أن يتم إنشاء محول قيود قومي ترتبط به كل البنوك داخل القطر ويتم تشغيله و أدارته مركزيا.

وبهدف الاستفادة القصوى من الموارد و تركيز وتخصيص الخدمات وتعظيم الفائدة لحملة البطاقات و مواكبة التوجه العالمي في هذا المجال ارتأت إدارة بنك السودان اختيار التوجه الثالث. وفي هذا الإطار أصدرت في أكتوبر 2004م سياسة بالموجهات العامة للمشروع و مواصفات المعدات و المتطلبات الخاصة بالمشروع لتمكين القطاع المصرفي من الاستعداد المبكر للمشاركة في المشروع. تركزت السياسة على المحاور الرئيسية التالية :

- يقدم المحول كل الخدمات المطلوبة للمصارف (تشغيل ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع و إدارة البطاقات) عليه فان المصارف ليست في حاجة لمحول قومي خاص بها في ظل وجود محول قومي للقيود. وكل الذي تحتاجه المصارف هو نوع من الربط الآلي بين الفروع لتمير قيود الصراف الآلي ونقاط البيع. مع إعطاء البنوك الحرية لشراء محولات خاصة بها أن رأت ذلك.
- يكون الربط مع شبكات المدفوعات الخارجية على المستويين الإقليمي و العالمي عبر المحول القومي.
- تكون علاقة التجار (نقاط البيع) حصرية مع مركز المحول القومي للقيود
- التوجه العالمي أن يتم إصدار وتشخيص البطاقات مركزيا ويفضل بنك السودان هذا التوجه، ولكن في نفس الوقت يعطى الحرية للبنوك في إصدار بطاقتها من الجهات التي تختارها.
- يتم التقاص للمعاملات المحلية من خلال بنك السودان. وتفصل الإجراءات لاحقا للمعاملات العالمية عند الربط بمحولات عالمية و محلية.
- يركز نظام الإدارة و الأشراف على شبكة المحول القومي(شبكة الصرافات الآلية ونقاط البيع) وتتولى جهة واحدة تقديم الخدمة.
- تخضع عملية تركيب الأجهزة المرتبطة بالشبكة (أجهزة ATM و أجهزة نقاط البيع POS) و الخدمات الأخرى المرتبطة بها كبطاقات الدفع الإلكتروني للمواصفات التي يعلنها بنك السودان.
- يشجع بنك السودان الموردين للحصول على توكيل و امتيازات توزيع طرفيات نقاط البيع و ماكينات الصراف الآلي و الخدمات المرتبطة بها.
- يشجع بنك السودان الشركات المتخصصة في تقديم خدمات نقل الأموال وتعبئة ماكينات الصراف الآلي بالنقد للبنوك الراغبة في هذه الخدمة.

مراحل المشروع:

تم تحديد ثلاثة مراحل رئيسية لتطبيق المشروع و هي مرحلة التنفيذ ، مرحلة التشغيل و الإدارة، و مرحلة الصيانة و التطوير. سنتحدث في هذه الحلقة عن مرحلة التنفيذ ونخصص حلقات أخرى لباقي المراحل لاحقا أن شاء الله.

1. مرحلة التنفيذ:

هي أول مراحل إنشاء المشروع وتتكون من نشاطين رئيسيين هما الاختيار والتعاقد، و تطبيق المشروع

1.1. الاختيار والتعاقد:

يتعلق هذا النشاط بتحديد مواصفات النظام المطلوب و تأهيل الشركات و وضع المعايير الفنية لاختيار الحل الأنسب و التعاقد على توريد وتركيب النظام، وفي هذا النشاط تم التالي:

- أعداد أسس اختيار المنظومة و الموردين

- تحديد مواصفات أجهزة الاتصالات و الأجهزة الأخرى المطلوبة للمشروع
- أعداد وإصدار وثائق "طلب المعلومات RFI" و "طلب العرض RFP" للمشروع
- تحديد الشركات المستهدفة لتوريد النظام.
- زيارة الشركات المستهدفة و أماكن التطبيق للتعرف على استقرار الشركات الفني و الإداري والتعرف على كفاءة النظم وتقييمها من منظور مستخدميها في بيئة تشغيلية مشابهة.
- توسيع المشاركة في تقييم التجربة باشارك القطاع المصرفي و الإدارات ذات الصلة ببنك السودان بدعوة الشركات لتقديم عروض للنظام بالخرطوم
- تحديد الشركة الفائزة بالعطاء والتعاقد معها.

اكتمل هذا النشاط بتوقيع العقد مع الشركة في سبتمبر 2004م.

2.1. التطبيق :

ويتعلق هذا النشاط بتهيئة البيئة التشريعية و القانونية المناسبة للمشروع و توفير البنية التحتية من شبكة معلومات آمنة لربط المصارف و ماكينات الصراف الآلي وطرفيات نقاط البيع، وتوفير نظام مصرفي متطور في البنوك يرتبط مع المحول عبر رسائل معيارية. ويمكن تقسيم هذا النشاط لعدة أنشطة فرعية كالتالي:

• مرحلة الاستكشاف :

يعنى هذا النشاط تعرف الشركة الموردة للنظام على المتطلبات التفصيلية للبنك، البطاقات المستعملة في السودان، الوضع التقني بالمصارف، البنية التحتية للاتصالات ومراجعة وتعديل الخطة التفصيلية للمشروع. بدأت مرحلة الاستكشاف - في 5 أكتوبر 2004م بوصول فريق من الشركة يتكون من مدير المشروع و خبير فني. خلصت الزيارة الأولى من المرحلة ألي التالي:

تحديد التعديلات المطلوبة على المنتج.

- تحديد طريقة توصيل البنوك مع المحول (بنوك تتصل عن طريق محولها الخاص، بنوك تتصل مباشرة مع المحول القومي، بنوك تتعامل مع المحول بطريقة غير مباشرة) وتحديد الخدمات التي ستقدم لكل فئة.
- تحديد الخدمات التي ستقدم من خلال المحول (ماكينات الصرف الآلي و نقاط البيع)، وأنواع البطاقات التي ستستخدم في المرحلة الأولى .
- الإجراءات الخاصة بالتسويات، والمقاصة و الرسوم ستكون مطابقة للمعايير العالمية
- تحديد أسس اختيار البنوك المشاركة في المرحلة الإرشادية Pilot Phase.
- مراجعة خطة تنفيذ المشروع و التعديلات المطلوبة على الخطة.

اكتملت مرحلة الاستكشاف في ديسمبر 2004م بإعداد وثيقة تحليل الفجوة Gap Analysis و بدأت مرحلة موازنة المنتج مع متطلبات بنك السودان والتي من المخطط اكتمالها في نهاية عام 2004م.

• تهيئة البيئة المناسبة:

يقتضي تشغيل المحول القومي بالجهاز المصرفي السوداني تهيئة البيئة القانونية و التنظيمية و الإجرائية في ثلاثة محاور رئيسية وهي

- 1) المحور الخاص بالدولة من ناحية التشريعات و القوانين المطلوبة لتنظيم الأعمال الإلكترونية
- 2) المحور الخاص بالبنك المركزي من ناحية التشريعات الخاصة ببطاقات الدفع، نظم الصراف الآلي، و التسويات و المقاصة
- 3) المحور الخاص بالجهاز المصرفي من ناحية إعداد البيئة المطلوبة لاستيعاب الخدمات الجديدة فنيا وتنظيميا. وفي هذا الإطار تم التالي:

- قام بنك السودان وبالتسيق مع البنوك التجارية بتكوين هيئة المشاركين من البنوك التجارية و اتحاد المصارف و شركة الخدمات المصرفية و حددت لها المهام التالية :
 1. المساهمة في مراجعة وإجازة الإجراءات المتعلقة بتشغيل النظم الجديدة.
 2. توفير الإحصاءات والبيانات المطلوبة لتنفيذ المشروعات.
 3. ضمان تنفيذ المشروعات وفقاً لبرامج تنفيذها.
 4. إعداد وتهيئة المصارف من الناحيتين الإجرائية و التقنية لاستقبال النظم الجديدة.
 5. ضمان تدريب المستخدمين للنظم الجديدة وفق الجدول الزمني الموضوع لكل نظام.
 6. تسويق الخدمات المصرفية الناتجة عن مشروعات التقنية المصرفية.
 7. المساهمة في لجان إدارة المشروعات.

• الإعلام والترويج:

إيماننا بأهمية إحاطة القطاع المصرفي و الجمهور بالمشاريع القومية ودعمها للطفرة التقنية التي يقودها بنك السودان في هذا المجال وضع البنك خطة لتتوير المهتمين بهذا الشأن ، وفي نفس الإطار قامت دائرة التقنية باتحاد المصارف بإقامة صندوق الإعلام و الترويج لاستخدامات التقنية المصرفية. وتركز الخطة على إقامة المحاضرات و الندوات وورش العمل ونشر معلومات عن المشروع في الصحف و الإذاعة و التلفزيون بالإضافة لإعداد ملصقات عن المشروع و أهدافه. يبدأ تنفيذ الخطة في شهر فبراير 2005م وتستمر حتى انطلاق المشروع في يونيو 2005م.